SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/SC6N3R86

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على إشكالية الهجرة: دراسة حالة المغرب.

يوسف دعي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ابن زهر ايت ملول المغرب.

الملخص

تروم هذه الورقة تحليل العلاقة بين التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة في منطقة الساحل وتأثيره على إشكالية الهجرة، إذ وضعت الورقة مجال المغرب واستراتيجيته الوطنية للحد من الهجرة غير النظامية في مجهر التحليل والبحث، للإجابة عن إشكالية محورية مفادها : تأثيرات التحولات الأمنية والمناخية في منطقة الساحل على ارتفاع منسوب الهجرة نحو المغرب، تم اختيار المغرب مجال لدراسة هذه الإشكالية، نظراً للتحولات التي عرفها ارتباطا بموضوع الهجرة، إذ تحول من كونه محطة عبور للمهاجرين الأفارقة من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى الضفة الأوروبية، ومن جهة ثانية تبنيه لسياسة عمومية في مجال الهجرة كأول دولة في المنطقة العربية والافريقية، وقد خلص هذا البحث أن رغم الجهود المبذولة غير أن إشكالية الاندماج داخل المجتمع المغربي تطرح تحديات أمنية ومجتمعية، وقد قدمت الورقة العديد من التوصيات في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية:

التحديات الأمنية
التغير المناخي
الإرهاب
الهجرة غير النظامية
الاستراتيجية الوطنية للهجرة.

Armed Conflicts and Climate Change in the African Sahel Region and Their Implications on the Migration Issue: A Case Study of Morocco

Youssef Day

Adjunct Professor at the Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco.

A B S T R A C T

This paper aims to analyze the relationship between climate change, armed conflicts in the Sahel region, and their impact on the issue of migration. The paper focuses on Morocco and its national strategy to combat irregular migration, using it as a case study to address a central question: the impact of security and climate transformations in the Sahel region on the increase in migration flows to Morocco. Morocco was chosen as the focus of this study due to the transformations it has undergone concerning migration. It shifted from being a transit point for African migrants from the Sahel and Sub-Saharan countries to Europe, to adopting a public migration policy as the first country in the Arab and African regions. The research concludes that, despite the efforts made, the issue of integration within Moroccan society still poses security and societal challenges. The paper presents several recommendations in this regard.

Keywords:

Security challenges
climate change
terrorism
irregular migration
national migration strategy

تقديم:

حظيت منطقة الساحل الافريقي- كمنطقة حاضنة للصراعات السياسية والامنية- بالاهتمام خاص لاسيما لدى الباحثين المهتمين بقضايا الأمن الإقليمي، وهي منطقة جغرافية تقع جنوب الصحراء الكبرى وتمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً. تُعد هذه المنطقة انتقالية بين الصحراء الجافة شمالاً والمناطق المدارية الرطبة جنوباً. وتضم كل من بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، والسنغال - وتشكل مجتمعة أكثر من مائة مليون شخص.

ففي مقابل ثراءها الثقافي وفرصها الاقتصادية والطبيعية المهمة، تعد في الوقت الراهن منطقة الساحل، من بين أكثر المناطق غير المستقرة ليس فقط في إفريقيا ولكن أيضًا على الصعيد العالمي، وواحدة من أفقر مناطق العالم. فهي تواجه في الوقت نفسه تحديات الفقر، وآثار تغير المناخ، والأزمات الغذائية المتكررة، والنمو السكاني السريع، والحكم الهش، والفساد،

*Corresponding author:
E-mail addresses: Youssefday91@gmail.com
Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

والتوترات الداخلية التي لم يتم حلها، وخطر التطرف العنيف، والاتجار غير المشروع، والتهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب[1].

إن الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ونقص الموارد الطبيعية بفعل التغيرات المناخية، كان مورداً أساسيا مستغل من طرف الجماعات المتشددة للظفر بحاضنة اجتماعية، والتأثير في تماسك هذه الدول في أمنها الداخلي، إذ تشير الدراسات إلى أن الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، تعمل على عسكرة الموارد المائية بالتالي تزيد من احتقان شعوب هذه الدول تجاه أنظمها السياسية، مما يفاقم من التوترات ويزيد من استقطاب السكان المحليين لاسيما الشباب للقتال وارتكاب أعمال العنف في هذه البلدان، مرده بالأساس إلى هشاشة الدولة الوطنية في هذه الدول بفعل الصراعات السياسية، والانقسامات القبائلية والاثنية[2]، إذ سهّلت هذه التحديات التنموية والاقتصادية من انتشار هذه الجماعات بشكل متسارع في السنوات القليلة الماضية، من جهة أخرى ساهمت هذه العوامل في ارتفاع معدلات الهجرة من إلى دول الجوار سيما الدول المطلة على المتوسطي.

تروم هذه الورقة تحليل العلاقة بين التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة في منطقة الساحل وتأثيره على إشكالية الهجرة، محاولين الإجابة عن إشكالية محورية: ما هي تأثيرات هذه التحولات على ارتفاع منسوب الهجرة نحو بلدان المتوسطي، وتداعياتها على السياسة الداخلية لهذه البلدان؟ وكيف واجهت المغرب إشكالية الهجرة؟

تم اختيار المغرب مجال لدراسة هذه الإشكالية، نظراً للتحولات التي عرفها ارتباطا بموضوع الهجرة، إذ تحول من كونه محطة عبور للمهاجرين الأفارقة من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى الضفة الأوروبية، إلى تحوله في السنوات الأخيرة إلى بلد استقبال. والتي ترجع إلى العديد من المحددات أبرزها الإجراءات الصارمة التي انتهجتها الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير النظامية منذ قمة تامبير Tampereبفنلندا 1999، ولاهاي 2004، وستوكهولم 2008، وهو ما شدد المراقبة على الحدود[3]، إضافة إلى الإجراءات والسياسات التي أقدم عليها المغرب لتسوية الوضعية القانونية للعديد من المهاجرين منذ عام 2013، حيث بلغت آخر الإحصائيات أن ما يزيد عن 50 ألف مهاجر (ة) استفادوا من هذه العملية، الأمر الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اخيار المغرب كدولة لاستضافة المؤتمر الدولي للهجرة[4].

وستحاول الورقة مناقشة العلاقة بين التغيرات المناخية وإشكالية الهجرة في منطقة الساحل والسياسات المتبعة من الدول المستقبلة – حالة المغرب في هذه الورقة-من خلال مستويان:

1. الوضع الأمني والمناخي في منطقة الساحل كمحفز للهجرة في اتجاه الشمال.
2. سياسة دول المستقبلة في موضوع الهجرة: دراسة الاستراتيجية الوطنية للهجرة في المغرب.

1. الوضع الأمني والمناخي في منطقة الساحل كمحفز للهجرة في اتجاه الشمال.

تواجه منطقة الساحل الافريقي، تحديات كبيرة تتعلق بالإرهاب الذي تسبب في زعزعة الاستقرار والإضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين. يمثل هذا الإرهاب جزءًا من ظاهرة أوسع في القارة الأفريقية حيث تنتشر الجماعات المتطرفة مستغلة الفقر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لتحقيق أجنداتها. فقَد عرفت القارة ارتفاعًا كبيرًا ليس فقط في انتشار الصراعات التي تشمل الجماعات الإرهابية ولكن أيضًا في تأثيرها وانتشارها الجغرافي. وفقاً للمركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، (ACSRT)، عرفت القارة الافريقية زيادة في نسب الهجمات الإرهابية وصلت إلى 400% وارتفاعا في الوفيات ما بين عامي 2012 و2020. ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2024[5]، تتصدر لأول مرة منذ 13 عام دول افريقية غير أفغانستان والعراق مؤشر الإرهاب، إذ تحتل حسب التقرير دول الساحل المراكز الأولى[6]، إذ تشكل منطقة الساحل مركز الإرهاب ليس فقط في أفريقيا ولكن أيضا على مستوى العالم[7].

في سياق متصل، كلّفت الهجمات الإرهابية على القارة الافريقية، 119 مليار دولار أمريكي، حسب احصائيات معهد الاقتصاد والسلام (IEP) على الرغم من أن الرقم قد يكون أكبر بكثير مما هو معلن، قياسا بالتأثيرات المتزايدة للإرهاب على اقتصادات الدول الافريقية، سيما دول الساحل، من ارتفاع الانفاق الأمني الإضافي، وتكاليف النازحين واللاجئين، وخسارة النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

جدول رقم 1: كلفة الاقتصادية الإجمالية للإرهاب وكثافة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل-2017

	Number of Fatalities	Number of Terrorist Attacks	Economic Cost of Terrorism (constant 2017, USD Million)
Niger	838	78	US $172
Chad	629	53	US $342
Burkina Faso	57	15	US $20

مصدر الجدول: UNDP, **Measuring The economic impact of Violent Extremism leading To torrorism in Africa**, Report 2019, p.3.

على صعيد أخر أصبحت الظاهرة الإرهابية، ظاهرة عابرة تتخذ من حدود الدول، خطوط تماس نشطة لشن الهجمات سيما ما بين عام 2015 و 2024. وهو ما تعكسه خريطة انتشار هذه الجماعات أسفله:

[1] European Union External Action Service. (2011). Strategy for Security and Development in the Sahel. Brussels: European Union External Action Service. Retrieved from https://eeas.europa.eu/archives/docs/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf.

[2] سما جمال، "أثر التغيرات المناخية على استقرار دول الساحل"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، شوهد 26 مارس/ أذار 2025 في: https://rcssegypt.com/19402.

[3] **ادريس، الدريسي، "الهجرة والقيم في مسار الدينامية الاجتماعية لمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب جهة سوس ماسة نموذجا"، ضمن كتاب جماعي، الهجرة والتحولات القيمية قضايا ومقاربات، 2024. ص214.**

[4] **للمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على: الحو صبري، "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر/ كانون الأول، 2016.**

[5] UNDP, **Measuring The economic impact of Violent Extremism leading To terrorism in Africa**, Report 2019, p.2

[6] تعد منطقة الساحل غير افريقيا، شريط صحراوي، يمتد على طول لاث ملايين كلم، وقد ظل تاريخيا تابعا للنفوذ الفرنسي، إلا أن المنطقة شهدت في السنوات الأخيرة، احتجاجات ضد الوجود الفرنسي في المنطقة، بدءا بدولة مالي، إلى كل دول المنطقة.

[7] UNDP, Ibid. p.4

إن الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ونقص الموارد الطبيعية بفعل التغيرات المناخية، كان مورداً أساسيا مستغل من طرف الجماعات المتشددة للظفر بحاضنة اجتماعية، واستقطاب السكان المحليين لاسيما الشباب للقتال وارتكاب أعمال العنف في هذه البلدان، مرده بالأساس إلى هشاشة الدولة الوطنية في هذه الدول بفعل الصراعات السياسية، والانقسامات القبائلية والاثنية، سهّلت التحديات التنموية والاقتصادية من انتشار هذه الجماعات بشكل متسارع في السنوات القليلة الماضية (الخريطة رقم 2).

في جانب متصل، يتفاعل تغير المناخ والصراع في تفاقم الأزمة في الساحل، حيث أثرت هذه التغيرات على هشاشة المنطقة، إذ عرفت المنطقة منذ الستينات إلى غاية منتصف التسعينات انخفاض معدلات الأمطار ب 30% مقارنة بخمسينات القرن الماضي، كما ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الأرض في غرب إفريقيا بمقدار 1إلى 3 درجات مئوية، وكان أعلى ارتفاع مسجّل في منطقة الساحل. كما شهدت المنطقة العديد فيضانات شديدة عام 2020 أعلى معدل هطول للأمطار منذ 20عامًا، ما أدى إلى فيضانات مدمرة في النيجر، حيث قُتل 45 شخصًا، وتشرّد 226,000، وتضررت 10,000 هكتار من المحاصيل، كما شهد موسم 2021 أمطارًا أعلى من المتوسط لكنها بدأت وانتهت مبكرًا عن المعتاد، وهو ما أثّر سلبًا على المحاصيل والمراعي وفقًا لتقرير برنامج الأغذية العالمي[9].

إذ تذهب إحدى الباحثات[10] أن دول الساحل تتعرض لصدمات مناخية وهو ما يؤثر في انعدام الأمن الغذائي والاستهلاك غير الكافي للغذاء، حيث توضح البيانات أن حوالي 15% من السكان في مالي على سبيل المثال يواجهون صعوبة في الوصول للغذاء، كما ارتفعت نسبة انعدام الامن الغذائي في منطقة الساحل 532%. ما ساهم في انعدام الاستقرار داخل هذه الدول ويوضح الشكل أسفله هذا المعطى.

الشكل رقم 1: التفاوت في استهلاك الغذاء في الساحل من ديسمبر 2022 إلى مارس 2023

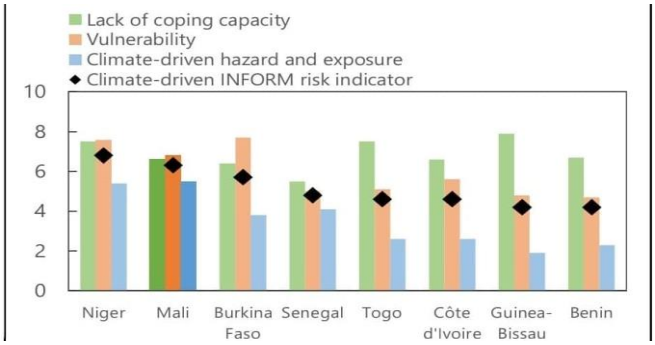

المصدر: سما جمال، "أثر التغيرات المناخية على استقرار دول الساحل"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، شوهد 26 مارس/ أذار 2025 في: https://rcssegypt.com/19402.

يعتبر تغير المناخ ك "تهديد مضاعف " غير مباشر يزيد من العديد حدة الصراع، ويؤثر في ارتفاع معدلات الهجرة تجاه دول الجوار، إن كان التنقل من بين اليات التكيف التي استخدمها سكان هذه المناطق في مواجهة الصعوبات البيئية، وهو مرتبط بشكل أساسي بنمط الانتاج المرتبط بالرعي والزراعة

خريطة رقم 1: تشخيص تواجد الجماعات المتشددة سنة 2015

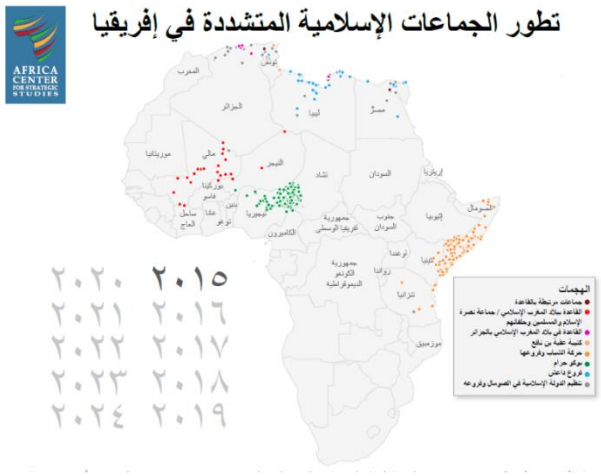

مصدر الخريطة: خرائط تطور الجماعات المسلحة للمركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية

خريطة رقم 2: تطور تواجد الجماعات المتشددة سنة 2024

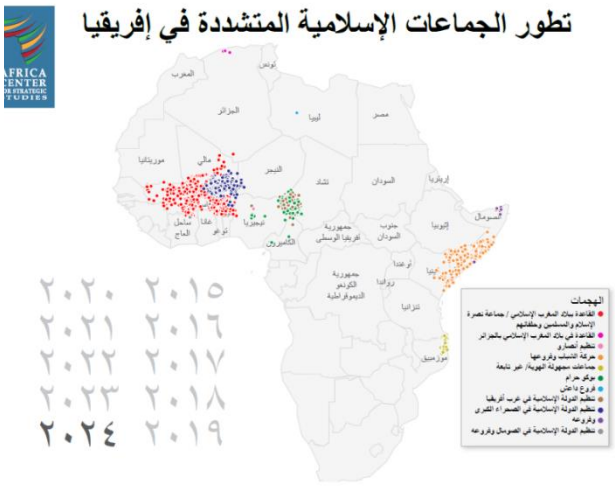

مصدر الخريطة: خرائط تطور الجماعات المسلحة للمركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية

تظهر خرائط تطور الجماعات المسلحة للمركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية، انتشار الجماعات المتشددة بشكل كبير سنة 2024 مقارنة مع سنة 2015 سيما في منطقة الساحل، في منطقة الساحل، وبحيرة التشاد على وجه الخصوص، التي تضم شق نيجريا والمناطق الحدودية للكاميرون والنيجر والتشاد، إذ تتخذ من هذه المناطق مناطق عسكرية جغرافية لها كما هو واضح في الصور أعلاه. وهو ما أدى إلى تزايد ارتفاع هجماتها، مع ارتفاع عدد الوفيات خلال سنة 2024، في منطقة الساحل لوحدها 11200 قتيل، وهو رقم ارتفع ثلاث مرات عن عام 2021 حسب أرقام قدمها مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية[8].

[8] "تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة المتنامي باستمرار داخل أفريقيا"، **مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 29 أغسطس/آب 2024، شوهد في 05 ديسمبر/ كانون الأول 2024، في: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-mig-2024/.**

[9] Beza Tesfaye, *Climate Change and Conflict in the Sahel*, Discussion Paper Series on Managing Global Disorder No. 11 November 2022, P.9.

[10] سما جمال، مرجع سابق.

المعيشية، التي تتأثر بالمناخ[11]. ترتبط العلاقة بين التغيرات المناخية ونشوب صراعات وأزمات أمنية بفعل التنافس على الموارد، وهو ما يزيد من التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار، كما أن الوضع المناخي والأمني المترتب عنه، يضع حكومات هذه الدول أمام العجز في توفير احتياجات الأمن والغداء، وبالتالي يزيد من خطر اندلاع العنف الجماعي، والرغبة الجامحة نحو الهجرة. يذهب بعض الخبراء أنه في السنوات العشر المقبلة سوف تزداد حدة الهجرات الناتجة عن التغيرات المناخية، وهذا ما يشكل خطرا عاما على أمن الأفراد، وعلى السلام والنمو الاقتصادي والاجتماعي[12].

تفرض هذه التحديات الأمنية والمناخية في المنطقة، تأثيرات على دول شمال افريقيا، سيما تدفقات المهاجرين غير النظاميين حالة المغرب، وفقا لبعض التقارير الرسمية ويُقدر عدد المهاجرين الأجانب المقيمين في المغرب بما بين 80 ألف و100 ألف مهاجر أغلبهم من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إذ يمثلون حوالي 44 في المئة[13]. إذ تعد المغرب، إحدى أهم المناطق استقبالا للمهاجرين غير النظاميين الراغبين في العبور إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، والهروب من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. فبسبب موقعها الاستراتيجي المطل على الساحل المتوسطي، والذي يتيح لهم الفرصة للوصول إلى الضفة الأوروبية. حيث أضحت نقطتي جذب، ومنطقة نشطة لشبكات تهريب البشر.

سيحاول المحور الموالي، مناقشة استراتيجية المغرب في الحد من الهجرة غير النظامية، من خلال قراءة القوانين المؤطرة للهجرة في للبلد، والوسائل المؤسساتية المحدثة لمعالجة هذه الظاهرة.

2. سياسة الدول المستقبلة في موضوع الهجرة: حالة المغرب.

تدخل قضية الهجرة ضمن اهتمامات أجندة الحكومات المتعاقبة على المغرب منذ أكثر من عقد من الزمن، لما لها من تأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على البلد، الذي تحول في السنوات الأخيرة من محطة عبور المهاجرين غير النظاميين القادمين من منطقة الساحل الافريقي ودول جنوب الصحراء، إلى دولة استقرار، من خلال تضاعف عدد المهاجرين القادمين من دول الجنوب أربع مرات في السنوات الأخيرة، إذ حفز موقع المغرب وانتماءه إلى القارة الافريقية، ليتأثر بالأوضاع الأمنية والتحديات التنموية والمناخية التي تعرفها المنطقة، من اللجوء والهجرة غير النظامية، حيث أدت هذه التأثيرات إلى دخول المغرب ضمن خانة الدول المعنية بحركية التنقل البشري، مما عجّل من تبني الدولة في المغرب العديد من الإجراءات والاستراتيجية لضبط وتنظيم هذه الظاهرة.

تبنى المغرب سياسة وطنية مندمجة حول الهجرة واللجوء منذ سنة 2013، تقوم على ركائز حقوقية ودستورية، من خلال الالتزام الدستوري باحترام حقوق الانسان كما هي متعارف عليها دوليا[14]، بالإضافة إلى التزاماته الدولية في مجال الهجرة وحقوق المهاجرين، والتي باشرها المغرب منذ تسعينات القرن الماضي وقد برزت هذه الخطوات في:

مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 1993، سواء كانوا في وضع غير قانوني أو غير قانوني[15].

- صدور قانون بشأن دخول وإقامة الأجانب والهجرة سنة 2003
- المصادقة على بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والتي صادق عليها المغرب سنة 2007[16].
- ثم التوقيع على اتفاقية لاحتضان مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب سنة 2007، ومنح المفوضية تفويض البث في طلبات اللجوء.
- بالإضافة إلى الإعلانات المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بمراقبة الحدود ومنع الهجرة غير النظامية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

لمواكبة هذه الإجراءات القانونية، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا موضوعاتيا في شتنبر عام 2013 بعنوان " الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة". ويتألف التقرير من قرابة 80 صفحة، موزعة إلى خمس محاور أساسية، حظي فيها موضوع الهجرة غير النظامية بموقع أساسي، إذ وقف التقرير عند أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية للمغرب، ثم حاول تقديم تقييم لوضعية هؤلاء المهاجرين ومدى احترام حقوقهم الأساسية[17].

أوصى التقرير إلى ضرورة إعداد وتنفيذ عمليات التسوية الاستثنائية لوضعية بعض الفئات من المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية، وذلك بالارتكاز على معايير تأخذ بعين الاعتبار مدة الإقامة، الحق في العيش في كنف العائلة، شروط الاندماج في المجتمع المغربي، وضرورة التقيد بالضمانات الدستورية والحقوقية، من خلال مناهضة التميز وسوء المعاملة، وكذا النصوص المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحماية المهاجرين وأفراد اسرهم. في جانب أخر دعا المجلس الحكومة المغربية إلى تطوير برامج التكوين والتحسيس لموظفي الإدارات المكلفة بمسألة الهجرة (قوات الأمن، شرطة الحدود، موظفي السجون، القضاة...)، وتسهيل تسجيل الولادات الجديدة وإصدار شهادات الوفاة[18].

في هذا السياق، أطلقت الحكومة المغربية الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تعتبر الأولى من نوعها على المستوى العربي والافريقي، وقد جاءت استجابة للضغوطات والتأثيرات التي تفرضها الظاهرة، وارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين في المغرب، والتأثيرات التي تفرضها على مناحي الحياة، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا وأمنيا. لقد زاوجت الاستراتيجية بين البعد الأمني

---

[11] Tesfaye, Climate Change and Conflict in the Sahel, Ibid, P.11.

[12] - **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، البيئة والكوارث وتغير المناخ، أنظر الموقع التالي:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27719.html

[13] **هل ستطرح سياسة المغرب في التعاطي مع "هجرة الأفارقة" إشكاليات مستقبلية؟**، موقع هيسبريس، 24 مارس 2023، شوهد 28 مارس 2025 في: https://2u.pw/rm6Jh.

[14] **المملكة المغربية**، الدستور المغربي (الرباط: الأمانة العامة للحكومة، 2011)، الديباجة.

[15] **الأمم المتحدة**، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (نيويورك: الأمم المتحدة، 1990)

[16] **الأمم المتحدة**، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2000)

[17] **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، *الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة وحقوق الإنسان*، الرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2013، ص 45.

[18] نفسه، ص 47.

الحمائي من خلال مراقبة الحدود والحد من تدفق المهاجرين، ومن البعد الاجتماعي الحقوقي المتمثل في تسوية أوضاع الأفراد المقيمين بالمغرب بشكل غير قانوني، وفي هذا الصدد تم إحداث هيئتين متخصصتين، تتعلق الأولى بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود وهي تابعة لوزارة الداخلية، تقوم مهامها بضمان محاربة شبكات تهريب الأشخاص ومراقبة الحدود، ثم المرصد الوطني للهجرة والذي ترتكز مهامه بالأساس على وضع خطة وطنية في هذا المجال وتجميع المعلومات ذات الصلة بالهجرة.

عملت السلطات المغربية بعد اطلاق السياسة المتعقلة بالهجرة سنة 2013، على توفير المزيد من الحماية من خلال إطلاق مراحل لتسوية وضعية الالاف من المهاجرين غير النظاميين سيما القادمين من افريقيا جنوب الصحراء، حيث أطلقت الحكومة المغربية المرحلة الأولى سنة 2014، وتم حصر أزيد 27 الف طلب للتسوية القانونية، وقد صرحت وزارة الداخلية في بلاغ لها في فبراير 2015 أن حوالي 17.916 طلب تم قبوله من مجموع الطلبات. أما المرحلة الثانية من عملية التسوية تم اطلاقها في دجنبر 2016، حيث تم إحصاء 25.600 طلب. وتم الاستجابة في مجموع عمليات التسوية إلى 83.53 % من عدد الطلبات المقدمة، فيما تم تعليل رفض الطلبات الأخرى بعدم استفائها للمعايير المحددة في القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب إلى المملكة المغربية سيما المادة 23 منه[19].

إن السياسة العمومية في مجال الهجرة التي أطلقها المغرب، أفضت إلى منح المهاجرين غير النظاميين حماية قانونية، إذ تحول المغرب إلى أرض للجوء والاستقرار الدائم، قد ضمنت إلى حد ما أرضية استقرار لفائدة الأفراد والقادمين من بؤر الإرهاب وآفات الجفاف والتغيرات المناخية، غير أن ضمان اندماج في المجتمع يطرح العديد من التحديات سيما المجتمعية، مع ارتباط وجودهم بسردية منتشرة في المجتمع حول التنافس بين المواطنين على الموارد وعلى الفرص، سيما وأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب غير قادر على استيعاب هذه الظاهرة، وهو ما قد يطرح إشكالات العنف والتمييز وانتشار خطاب الكراهية.

ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التي اشتغلت على واقع اندماج الافارقة جنوب الصحراء في المجتمع المغربي[20]، لذا على المجتمع الدولي التدخل أجل تقليل الهجرات الإجبارية بسبب سوء الأوضاع البيئية وتعزيز عودة المجتمعات المعرضة للمخاطر، وهو الطرح الذي ذهب إليه الفريق العالمي المعني بالهجرة[21]، والذي يوصي إلى:

- إقرار تدابير تراعي نوع الجنس وحقوق الانسان والتنمية البشرية لتحسين سبل كسب العيش لهؤلاء المعرضين لتأثيرات التغير المناخي وزيادة قدرتهم على الصمود، وذلك لمكافحة الحاجة إلى التحركات القسرية.
- اكتشاف أوجه الترابط المعقدة بين التغير المناخي والتنقل البشري، وذلك بغرض تجميع البيانات وتطوير الخبرات وبناء القدرات للتصدي لمثل هذا التحدي، وتحقيق التعاون الوثيق بين المجتمعات الخاصة بعلوم المناخ والعلوم الاجتماعية للوصول إلى هذه الغاية.
- الإقرار بأن الهجرة تعد بمثابة إستراتيجية للتكيف مع المخاطر البيئية وجعلها خيارا متاحا لأكثر الفئات ضعفا. ويمكن لسياسات الهجرة أن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية في حالة التحركات المحتملة عبر الحدود، فضلا عن دراسة إتاحة فرص جديدة للهجرة الشرعية.
- مساعدة البلدان الأقل نموا في الاستجابة للتغير المناخي من خلال تضمين الهجرة والتنقل في خطط التكيف الوطنية.
- دمج العلاقة بين التغير المناخي والهجرة ضمن استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية[22].
- تحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف الموارد أو احداث تردي بيئي وإصلاح قاعدة الموارد في المناطق التي تعاني من أضرار بيئية[23].

وفي الختام يمكن تقديم توصـيات من أجل الحد وإيجاد حلول للهجرة غير النظامية وتداعياتها السياسية والاجتماعية سيما على الدول المستقبلة:

- الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية في مجال حقوق المهاجرين عند تنزيل السياسات المتعلقة بالهجرة.
- الانفتاح على الهيئات والمنظمات المدنية العاملة في مجال الهجرة.
- تحسيس الناشئة على احترام الأجانب، ونبذ خطاب الكراهية والعنصرية في المدارس.
- وضع سياسات عمومية ترابية، تنطلق من الوحدات الترابية (المحافظات) لإيجاد حلول أكثر فاعلية لمسألة الهجرة، خصوصا وان التعاطي مع الظاهرة يختلف من منطقة لأخرى.
- ضرورة الانفتاح على الباحثين في الدراسات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية من أجل تشخيص أكثر فعالية للظاهرة.

لائحة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

- **جمال، سما**، "أثر التغيرات المناخية على استقرار دول الساحل"، *مركز رع للدراسات الاستراتيجية*، شوهد 26 مارس 2025، في: https://rcssegypt.com/19402 .
- **الدريسي، إدريس**، "الهجرة والقيم في مسار الدينامية الاجتماعية لمهاجري أفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب جهة

[19] إكرام عدناني، "المغرب والهجرة الإفريقية غير النظامية: من أجل سياسات دامجة تحول التحدي إلى فرصة"، **منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية**، 27 أبريل 2024، شوهد في 30 مارس 2025 في: https://menassat.org/article/q/104 .

[20] من بين هذه الدراسات على سبيل المثال:

- حليم ع. (2022). النساء المهاجرات المتحدرات من أفريقيا جنوب الصحراء: مداخل الاندماج وتحدياته ممتهنات الحلاقة والتجارة بمدينة الرباط نموذجا *Revue Africaine Des Sciences Humaines Et Sociales*, (2), 69–89. https://doi.org/10.34874/PRSM/rashs-n2.31438
- ابن الشيخ أ. (2022). المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي. سوسيولوجيون, 3(1), 119-135. https://asjp.cerist.dz/en/article/198543

[21] الفريق العالمي المعني بالهجرة هو مجموعة مشتركة بين الوكالات تجمع بين 16 وكالة (14 وكالة تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة) لتعزيز استخدام الصكوك الدولية ذات الصلة والقواعد المتعلقة بالهجرة، والتشجيع على اعتماد منهجيات أكثر تمسكا وشمولا وتنسيقا في مسألة الهجرة الدولية.

[22] بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة، بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[23] - عطية حسين افندي، "الإدارة الدولية لقضايا البيئية« دور الأمم المتحدة "، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 110، أكتوبر 1992، ص. 86.

- **Tesfaye, Beza,** *Climate Change and Conflict in the Sahel*, Discussion Paper Series on Managing Global Disorder No. 11 (November 2022),
- **Tesfaye, Beza,** *Climate Change and Conflict in the Sahel*, Ibid., p. 11.
- **UNHCR,** *Environment, Disasters, and Climate Change*,
- **Global Migration Group,** *Statement on the Impact of Climate Change on Migration*, UNHCR.
- **United Nations,** *International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families* (New York: United Nations, 1990).
- **United Nations,** *Protocol Against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, Supplementing the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime* (New York: United Nations, 2000).

المصادر:

- **المملكة المغربية**، *الدستور المغربي* (الرباط: الأمانة العامة للحكومة، 2011).
- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، *الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة وحقوق الإنسان*، الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2013
- الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (نيويورك: الأمم المتحدة، 1990)
- الأمم المتحدة، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2000)

سوس ماسة نموذجا"، ضمن *كتاب جماعي: الهجرة والتحولات القيمية قضايا ومقاربات*، 2024، ص. 214.

- **صبري، الحو**، "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"، *مركز الجزيرة للدراسات*، 21ديسمبر 2016.
- **عدناني، إكرام**، "المغرب والهجرة الإفريقية غير النظامية: من أجل سياسات دامجة تحول التحدي إلى فرصة"، *منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية*، 27أبريل 2024، شوهد في 30 مارس 2025 في: https://menassat.org/article/q/104.
- **حليم ع.**، "النساء المهاجرات المتحدرات من أفريقيا جنوب الصحراء: مداخل الاندماج وتحدياته ممتهنات الحلاقة والتجارة بمدينة الرباط نموذجا"، *Revue Africaine Des Sciences Humaines Et Sociales*، 2022، (2)، 89-69، https://doi.org/10.34874/PRSM/rashs-n2.31438.
- **ابن الشيخ أ.**، "المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي"، *سوسيولوجيون*، 2022، 3(1)، 135-119، https://asjp.cerist.dz/en/article/198543.
- **حسين افندي، عطية**، "الإدارة الدولية لقضايا البيئية »دور الأمم المتحدة"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 110، أكتوبر 1992، ص. 86.

المراجع باللغة الاجنبية:

- **European Union External Action Service,** *Strategy for Security and Development in the Sahel* (Brussels: European Union External Action Service,2011)
- **UNDP,** *Measuring The Economic Impact of Violent Extremism Leading to Terrorism in Africa* (New York: UNDP, 2019)